

Distr.: General
21 September 2022
Arabic
Original: Spanish



الدورة السابعة والسبعون

البند 36 من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

هذا التقرير هو استكمال لرد كوبا الوارد في تقرير الأمين العام المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/76/405).

ويتضمن التقرير الآثار الرئيسية الناجمة عن حصار كوبا في الفترة بين آب/أغسطس 2021 وشباط/فبراير 2022، بالإضافة إلى بعض البيانات الإضافية.

وقد شكلت الآثار المتصاحبة الناجمة عن أزمة عالمية متعددة الأبعاد في قطاعات الطاقة والغذاء والبيئة والنقل، والأثر التراكمي لعامين من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، سياقاً دولياً معقداً.

يُضاف إلى ما تقدم أن كوبا تعين عليها أن تواجه، فوق ذلك، تكثيفاً غير مسبوق للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، والذي يتضمن تدابير إضافية شديدة العدوانية فرضت في عهد حكومة الرئيس دونالد ترامب، ولا تزال سارية المفعول في معظمها استمراراً لسياسة فرض أقصى قدر من الضغط على البلد.

فمنذ عام 2019، تصاعد الحصار فأصبحت أبعاده النوعية أكثر ضرراً ولا إنسانية، واشتدت حدة عنصره الذي يتجاوز الحدود الإقليمية. وكثفت الدعاوى القضائية المرفوعة بموجب أحكام الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا عام 1996 (قانون هيلمز - بيرتون)، ورصد الشركات والسفن وشركات الشحن التي ترسل إمدادات الوقود إلى البلد، وإدراج كوبا بصورة تعسفية وغير مبررة في قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، والهجوم على جميع مصادر الدخل وتدفق العملات الأجنبية إلى البلد، وتخويف الأطراف الثالثة، وتعزيز الضغط على الحكومات والمؤسسات



المصرفية ورائدي الأعمال في جميع أنحاء العالم، ويأتي هذا كله ضمن إجراءات تشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية الولايات المتحدة لعزل كوبا والتسبب في انهيارها الاقتصادي.

كما أفضى استمرار تطبيق قانون هيلمز - بيرتون بحذافيره، بما في ذلك إجازة بابه الثالث رفع دعاوى أمام محاكم الولايات المتحدة، إلى زيادة توسيع نطاق المخطط الرامي إلى تعطيل العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية لكوبا مع البلدان الأخرى. وفي نهاية تموز/يوليه 2022، كانت هناك 37 قضية جارية أمام محاكم الولايات المتحدة بموجب هذا القانون الذي يتجاوز الحدود الإقليمية.

وقد زاد استمرار إدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب من الأثر الرادع والتخويفي الناجم عن الحصار، فضلاً عن الصعوبات التي يواجهها البلد في المشاركة في التجارة الدولية وتنفيذ العمليات المالية. وأدى ذلك إلى مصاعب من بينها إلغاء عقود وفقدان العلاقات مع مصارف كانت تعمل عادة مع كوبا، وازدياد الديون، وتأخر إرسال واستقبال الأموال والبضائع، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف وعواقب لا تُحصى على الشعب الكوبي والاقتصاد الكوبي.

وفي سياق حرب اقتصادية حقيقية، أطلقت حكومة الولايات المتحدة العنان لحملة إعلامية خبيثة سعياً منها لزعزعة استقرار كوبا. فهي تلجأ إلى الأكاذيب والافتراءات والتلاعب بالبيانات والصور وأكثر أساليب الحرب غير التقليدية تنوعاً لزعزعة الاستقرار السياسي وتحقيق ما يسمى بـ "تغيير النظام"، في انتهاك واضح لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وأخذت تتوجه بخطاب يدغدغ مشاعر جماهير تم اختيارها عمداً، واضعةً أطفالنا وشبابنا وفنانينا في قلب القصف الإعلامي. وقامت بالترويج لقادة مصطنعين، وتلفيق ذرائع لتبرير تجربة التدخل الإنساني الفاشلة، وتشجيع الهجرة غير النظامية، وإشاعة رواية مضللة لتصوير الحكومة، زيفاً، على أنها حكومة مأزومة وقمعية وغير مستقرة وغير قادرة على الاستجابة لمطالب سكان البلد.

وخصصت حكومة الولايات المتحدة لهذه الأنشطة نحو 20 مليون دولار سنوياً. وتنفذ هذه البرامج بموجب المادة 109 من قانون هيلمز - بيرتون، الذي يخول رئيس الولايات المتحدة تقديم المساعدة وغيرها من أشكال الدعم للأفراد والمنظمات غير الحكومية لصالح جهود ما يسمى بـ "التحول الديمقراطي في كوبا".

إن التدابير المتعلقة بكوبا التي أعلنتها حكومة الرئيس جوزيف بايدن في 16 أيار/مايو 2022 فيما يتعلق بالتدابير القسرية التي فرضت خلال فترة ولاية الرئيس ترامب هي تدابير محدودة للغاية. وتشمل في جوهرها ما يلي:

- الاستئناف التدريجي والمحدود لإجراءات تأشيرة الهجرة في سفارة الولايات المتحدة في هافانا لفئات محددة.
- التصريح بالرحلات المنتظمة والمستأجرة من وإلى تسعة مطارات دولية في البلد، بالإضافة إلى مطار هافانا.
- إلغاء الحد الأقصى البالغ 3 600 رحلة طيران سنوية إلى هافانا والترخيص برحلات الطيران المستأجرة الخاصة إلى جميع أنحاء البلد.
- الإذن بالرحلات الجماعية لأغراض التواصل بين الشعبين بموجب الترخيص العام للرحلات التعليمية.
- إلغاء الحد الأقصى الفصلي للتحويلات الأسرية البالغ 1 000 دولار والتصريح بالتحويلات غير الأسرية.

ولا تعالج هذه التدابير الجوانب الأكثر ضررا للحصار ولا تلغي التدابير الأكثر عدوانية التي اعتمدها إدارة ترامب.

فلا يزال الحظر المفروض على التجارة الثنائية المنتظمة والواردات من بلدان ثالثة من السلع التي تزيد فيها نسبة المكونات التي منشؤها الولايات المتحدة عن 10 في المائة قائما دون تغيير. ولا تزال قائمة الكيانات الكوبية الخاضعة للقيود وقائمة أماكن الإقامة المحظورة، والإجراءات الرامية إلى منع نقل الوقود، فضلا عن إدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب التي تعدها وزارة خارجية الولايات المتحدة، سارية المفعول.

كما يتواصل حظر استخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات الدولية لكوبا، فضلا عن استحالة استخدام النظام المالي للولايات المتحدة للقيام بتلك المعاملات عندما يكون منشأ التحويلات أو مقصدها كيانا كوبيا.

وكل هذا يسفر عن خسائر كبيرة نظرا لتقلبات أسعار الصرف بين عملة الولايات المتحدة و عملات البلدان الثالثة التي تتم بها عمليات التحصيل والدفع، فضلا عن التكاليف الإضافية الأخرى.

وبالنسبة لمواطني الولايات المتحدة، لا يزال الحظر المفروض على السفر إلى كوبا مستمرا. ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال التراخيص الموضوعة ضمن الإطار التنظيمي للحصار، وهو أمر يخضع لقيود عديدة. ولا تجيز التدابير المعلنة القيام برحلات تعليمية فردية في إطار التواصل بين الشعبين، وهو قيد مهم يتطلب السفر الجماعي وبرعاية منظمة تابعة للولايات المتحدة وإشرافها ومسؤوليتها القانونية.

وبالمثل، فقد كان استئناف خدمات الهجرة في سفارة الولايات المتحدة في هافانا تدريجيا ومحدودا للغاية حتى الآن. ولا تزال سفارة الولايات المتحدة في جورج تاون، غيانا، هي المركز الرئيسي لتجهيز المعاملات القنصلية لكوبا. وهذا يؤثر على المواطنين والأسر في كلا البلدين ويساعد على تشجيع الهجرة غير النظامية.

وفيما يتعلق بالتحويلات، لا يزال من المستحيل تنفيذها من خلال القنوات الرسمية والمؤسسية، إذ يُحظر على كيانات تجهيز التحويلات التابعة للولايات المتحدة إجراء معاملات مع الشركات الكوبية المدرجة في قائمة الكيانات الكوبية الخاضعة للقيود.

وتعرض الإدارة الحالية للولايات المتحدة هذه التدابير الإدارية بوصفها "دعما للشعب الكوبي"؛ ومع ذلك، فإن تصرفاتها العدائية والديماغوغية تتناقض مع أي اهتمام حقيقي بالعودة إلى المسار الذي بدأ خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، والذي أدى إلى تقدم ملحوظ في العلاقات الثنائية.

ولا تزال الجهود مستمرة لإحداث حالات نقص في المواد وحالات ندرة، وإشاعة الإحباط والسخط، وإلحاق الأذى بالشعب الكوبي، فضلا عن إعاقة إمكانيات التقدم الاقتصادي في ظل أزمة عالمية خطيرة.

ففي الفترة ما بين آب/أغسطس 2021 وشباط/فبراير 2022 فقط، تسببت هذه السياسة في خسائر لكوبا تبلغ حوالي 3 806,5 مليون دولار، وهو رقم يزيد بنسبة 49 في المائة عن المبلغ الذي أُبلغ عنه في الفترة السابقة (كانون الثاني/يناير 2021 - تموز/يوليه 2021). وهذا المبلغ غير المسبوق الذي خسرت كوبا في غضون سبعة أشهر فقط، يعكس الأثر المكثف للحصار المفروض على الصادرات الكوبية، ولا سيما في قطاع السياحة، والتعقب الذي لا يرحم للعمليات المصرفية - المالية للبلد، وتكاليف النقل

الجغرافي للتجارة، والأضرار التي تلحق بالإنتاج والخدمات المقدمة للسكان، والعقبات التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة.

وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي كان يمكن أن ينمو بنسبة 4,5 في المائة في هذه الأشهر السبعة لو لم يكن الحصار موجوداً، وبنسبة تقرب من 8 في المائة في سنة واحدة.

وبأخذ الأضرار المبلغ عنها بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021 في الاعتبار، يتضح أن الأضرار التي سببها الحصار في الـ 14 شهراً الأولى فقط من بدء تولي حكومة بايدن وصلت إلى 6 364 مليون دولار، أي ما يمثل أكثر من 455 مليون دولار شهرياً وأكثر من 15 مليون دولار يومياً.

وبالأسعار الحالية، تبلغ الخسائر المتراكمة خلال ستة عقود من تطبيق هذه السياسة 154 217,3 مليون دولار. وإذا أخذت في الحسبان حركة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية، يكون الحصار قد تسبب في خسائر تزيد على 1 391 111 مليون دولار.

ونتيجة لذلك، تعرض أداء الاقتصاد الكوبي لضغوط غير عادية تظهر آثارها في الصناعة، وتقديم الخدمات، وتجارة التجزئة، ونقص الأغذية والأدوية، وتدهور مستوى الاستهلاك والرفاه العام للسكان.

وفي الأشهر الأخيرة، أنجز عمل منهجي في البحث عن استقرار إمدادات الطاقة في ظل ظروف بالغة التعقيد، حيث كان توافر محطات التوليد محدوداً بسبب نقص الوقود وقطع الغيار وغيرها من الموارد الأساسية للتصليح والصيانة. وزاد الموردون القلائل الذين قرروا الحفاظ على توريد هذه المنتجات إلى كوبا أسعارهم بدرجة كبيرة تبعاً للمخاطر القطرية.

وبين آب/أغسطس 2021 وشباط/فبراير 2022 فقط، قفزت الخسائر التي لحقت بقطاع الطاقة والتعدين إلى 185 533 055 دولاراً. ويزيد هذا الرقم بحوالي 50 مليون دولار عما تم الإبلاغ عنه بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021.

ولا توضح البيانات الأثر الحقيقي لهذه الآثار على الحياة اليومية للكوبيين، ولا الإجهاد المستمر الناجم عن التوقف المتقطع للإمداد بالكهرباء، على الرغم من إرادة الحكومة وجهودها الرامية إلى التوصل إلى حل سريع وفعال لهذه المشكلة.

وخلال هذه الفترة، أفادت شركة ألمانية المنشأ كانت توفر تكنولوجيا نظم رصد الاهتزازات في التوربينات الحرارية التابعة للاتحاد الوطني للكهرباء، بأنها لن تبرم عقوداً مع شركة الاستيراد الكوبية Energoimport، إذا لم تسدد جميع المدفوعات مقدماً، في حين أوصى مصرفها بعدم العمل مع كوبا بسبب تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أبلغ مورد من أصل فرنسي شركة Devexport التجارية أنه لن يتمكن من المضي قدماً في عقود توفير قطع الغيار لمحطة الطاقة الكهروحرارية "أنطونيو غيتيراس" لأنه، بعد إعادة هيكلة مالية داخلية، تعهد المورد بعدم تمويل أو تسهيل أو تنفيذ أنشطة مع أي بلد يخضع لعقوبات من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ووزارة خارجية الولايات المتحدة.

إن الحصار ينتهك حق جميع الكوبيين في الحياة والصحة. وتتضح آثار هذه السياسة في نقص المنتجات الأساسية لاستهلاك السكان، فضلاً عن الصعوبات التي تواجهها الصناعة الوطنية في الحصول على المدخلات اللازمة لإنتاج الأدوية وتوفير الخدمات الأساسية الأخرى.

وكوبا قادرة على إنتاج أكثر من 60 في المائة من قائمتها الأساسية للأدوية؛ ومع ذلك، لم يتم ضمان هذه المستويات منذ أشهر بسبب تأثير الحصار على قدرة البلد على الدفع، واستحالة الوصول إلى التكنولوجيات الطبية التي تزيد فيها نسبة المكونات التي منشؤها الولايات المتحدة عن 10 في المائة، والحاجة إلى اللجوء إلى طرق نقل بديلة بتكلفة إضافية عالية ورفض المؤسسات المالية والمصرفية المتزايد في مختلف البلدان تنفيذ عمليات مع كوبا، مما حال دون إجراء معاملات مع موردي هذه المدخلات.

ومن الأمثلة التي تدل على ما تقدّم استحالة شراء الأنسولين من شركة نوفو نورديسك الدنماركية، نظرا لرفض مصرف دنماركي قبول التحويلات المصرفية. وقد ادعى المصرف أنه لا يستطيع تلقي أموال آتية من المصرف المالي الدولي، لأنه كيان كوبي خاضع لعقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وفي خضم مكافحة جائحة كوفيد-19، أعاق الحصار وصول المحاقن إلى البلد لدعم عملية التطعيم. وتعين وقف المفاوضات مع مورد أجنبي، لأن مصرفا بريطانيا أبلغ المورد بأنه لا يستطيع إجراء معاملات دفع متجهة إلى الجزيرة.

وفي أوج ذروة الجائحة في البلد في عام 2021، لم يتم تطبيق إجراء واحد لتخفيف الحصار. وأعاقت هذه السياسة وصول التبرعات؛ وشراء الاسطوانات وقطع الغيار والمكونات الأخرى اللازمة لتوفير الأكسجين الطبي؛ بالإضافة إلى شراء ونقل المواد الأساسية للوقاية من هذا المرض وتشخيصه وعلاجه، وكذلك لفحص وإنتاج وتقييم اللقاحات المرشحة للاستخدام واللقاحات الكوبية ضد كوفيد-19.

ونتيجة للحصار، أبلغ مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، الذي أنتج اللقاح الكوبي ضد كوفيد-19- Abdala، عن خسائر بمبلغ 190 671 000 دولار. وبالنسبة لمعهد فينلاي للقاحات، الذي أنتج لقاحي Soberana 02 و Soberana Plus، ولدت هذه السياسة صعوبات في 20 عملية: 11 عملية تتعلق بالمدخلات، و 6 عمليات تتصل بمواد كاشفة، و 3 عمليات تتعلق بمعدات من شركات مصنعة منشؤها الولايات المتحدة.

ولم يتسن بدء الدراسات السريرية للأمراض المناعية الذاتية، مثل الصدفية والتصلب المتعدد، فضلا عن الأمراض العصبية التنكسية، لأن الأدوية الضرورية، التي تمثل المعيار المتبع للعلاج في العالم، غير متاحة للمرضى الكوبيين.

وهذه القيود الشديدة تضر بجودة الخدمات المقّمة إلى السكان الكوبيين، حيث يتأخر تقديم الخدمات وتوضع قوائم انتظار لتلقي الرعاية الطبية المتخصصة وتزداد مدة مكوث المرضى في المستشفيات، وذلك إضافة إلى آثار سلبية أخرى.

وبين آب/أغسطس 2021 وشباط/فبراير 2022، ألحقت الأثار التي حاققت بالإنتاج والخدمات في القطاع الزراعي، والعقبات المصادفة في العمليات النقدية والمالية، والتكاليف الإضافية الناجمة عن الانتقال الجغرافي للتجارة والعقبات الأخرى التي تحول دون الحصول على التقنيات والوقود، أضرارا خطيرة بإنتاج الأغذية والحصول عليها في كوبا، مما أدى إلى خسائر بقيمة 270 932 307 دولار في القطاع الزراعي.

وفي هذه الفترة، رفضت مجموعة كبيرة من المصارف تجهيز المدفوعات إلى موردي شركة Alimport الكوبية المستوردة للأغذية، فيما يتعلق بمنتجات مثل فول الصويا والدهون النباتية وعلف الخنازير والنقانق.

يُضاف إلى ذلك العقوبات المرتبطة بالنقل البحري التي تؤثر على سلسلتنا اللوجستية بأكملها. فقد ظلت شركة الشحن التي دأبت على نقل كمية كبيرة من شحناتنا، وهي أساسا شركة Alimport، بدون خدمات، مما أعاق العمليات في الأسواق التقليدية.

وبسبب نقص الوقود، ازدادت الأضرار التي لحقت بالري وإعداد الأراضي وحماية الصحة النباتية وحركة العاملين المرتبطة بالزراعة. وبالمثل، لا تزال هناك صعوبات في اقتناء و/أو إصلاح المعدات اللازمة للعمليات الزراعية والعمليات السابقة للصناعة والنقل بوجه عام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت شركة Transimport الكوبية 518 طلبية لشراء معدات سيارات وجرارات وبطاريات ومحركات ورافعات شوكية وقطع غيار وغيرها. ولكنها لم تتلق إلا 9 في المائة من الطلبات التي قدمتها إلى موردين أجانب.

ويؤثر الحصار على ريادة الأعمال الخاصة الكوبية بقدر ما يؤثر على المؤسسات الحكومية. وهناك الكثير من الأمثلة على أدوات الحاسوب التي لا يمكن للمطورين الوطنيين الحصول عليها لا لسبب إلا لكونهم كوبيين. كما أن الحصار يجعل من الصعب عليهم الوصول إلى الآليات المالية الخارجية، وفتح حسابات مصرفية في الخارج، وإمكانية استخدام منصات الدفع والتجارة الإلكترونية المحظورة على كوبا.

ولا يقتصر أثر الحصار على الواقع الكوبي فحسب. فمن خلال الضغط واستخدام ممارسات غير ديمقراطية وتدخلية فاضحة، تسعى واشنطن إلى إلزام بقية البلدان والمنظمات الدولية بتنفيذ قراراتها السياسية المتعلقة بكوبا.

ففي الفترة ما بين آب/أغسطس 2021 وشباط/فبراير 2022، تم تحديد ما مجموعه 100 مصرف أجنبي متورط في 261 إجراء من إجراءات إغلاق الحسابات والعقود المصرفية المبرمة، وإعادة المعاملات، ورفض فتح الحسابات، وإلغاء مفاتيح تبادل المعلومات المالية من خلال جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (SWIFT)، من بين أمور أخرى. ونتيجة لذلك، زادت خسائر القطاع المصرفي والمالي إلى 260,8 مليون دولار، وهو رقم يتجاوز بمقدار 93 مليون المبلغ الذي أبلغ عنه للفترة بين كانون الثاني/يناير 2021 وتموز/يوليه 2021.

وبالمثل، فقدت عشرات من البعثات الدبلوماسية الكوبية علاقتها مع المصارف التي دأبت على تقديم الخدمات لها في مختلف أنحاء العالم، وذلك خوفا من انتقام حكومة الولايات المتحدة.

ونتيجة لذلك، يواجه البلد عقبات في دفع مساهماته لمختلف المنظمات الدولية والإقليمية، على الرغم من استعداد الحكومة الكوبية للوفاء بالتزاماتها المالية.

وقد تم الكشف عن مثال آخر في كانون الثاني/يناير من هذا العام، عندما قرر مصرف دولي حظر جميع التبرعات لوفد منظمة Progressive International الذي كان سيسافر إلى بلدنا في إطار مبادرة لدعم الحصول على لقاحات كوفيد-19 على مستوى العالم. وزعم المصرف أن القرار اتخذ على أساس تقييمات المخاطر بموجب الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا.

واضطرت منصة الإقامة الرقمية Airbnb Payments في بداية عام 2022 إلى دفع غرامة قدرها 91 172 دولارا فرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، لقبول المنصة مدفوعات من مواطنين من الولايات المتحدة سافروا إلى كوبا من غير الفئات المصرح بها من قبل البيت الأبيض.

ووصف بين رودس، نائب مستشار الأمن القومي للرئيس باراك أوباما، هذه الغرامة بأنها "غبية وذات نتائج عكسية وترامية" لأنها تحرم مواطني الولايات المتحدة من القدرة على تسهيل دخول إيرادات بشكل مباشر إلى الكوبيين وإقامة روابط بين الشعبين.

وفي الآونة الأخيرة، مر البلد بوقت عصيب ومفعم بالتوتر البالغ نتيجة للحريق الضخم في قاعدة الناقلات العملاقة في مقاطعة ماتانساس، مما تسبب في خسائر بشرية ومادية مؤلمة. وفي حين عبرت عشرات الدول والأصدقاء والكوبيين الذين يعيشون في الخارج عن تضامنهم مع كوبا، استمر الحصار في إعاقة وصول المساعدات الدولية إلى البلد.

ولم تتمكن رابطة الصداقة الوطنية الإيطالية - الكوبية من إجراء تحويل إلى حساب المصرف المالي الدولي للحصول على تبرعات طارئة، حيث ادعى مصرف وفرع تابع لمصرف آخر أن المصرف المالي الدولي الكوبي مدرج في قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة للكيانات الخاضعة للجزاءات.

ويمثل الحصار انتهاكا جسيما وسافرا ومنهجيا لحقوق الإنسان للشعب الكوبي.

وهو عمل من أعمال الحرب الاقتصادية في وقت السلم. وهو العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وكذلك أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها.

ومقاصده غير مشروعة وغير قانونية كما أنها مخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وقد جاءت التغييرات المحدودة التي تم الإعلان عنها في 16 أيار/مايو 2022 استجابة للشكوى المستمرة من جانب الشعب الكوبي والحكومة الكوبية، والمطالب المستمرة من داخل مجتمع الولايات المتحدة والجاليات الكوبية في الخارج لإنهاء الحصار، وكذلك للموقف شبه الإجماعي لدول العالم الراض لهذا النظام القاسي من التدابير القسرية الانفرادية.

وبعد مرور ثلاثة عقود على إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الأول ضد الحصار، لا تزال حكومة الولايات المتحدة تتجاهل القرارات العديدة الصادرة عن ذلك المحفل الدولي التي تدعوها إلى أن تلغي، دون أية شروط، سياستها الانفرادية والإجرامية الفاشلة ضد كوبا.

وفي هذا السياق المعقد بشكل خاص، تقدر كوبا وشعبها تقديرا عميقا ما تلقت من أشكال التعبير عن التضامن، وتثق في أنها ستواصل الاعتماد على دعم المجتمع الدولي في مطلبها المشروع وضع حد لهذه السياسة الظالمة.